جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مجلة الدراسات الأفريقية

* رحلة حج منسا موسى ... قراءة جديدة في ضوء تأويلات الشكري
* الدوافع السياسية للحرب في مجتمع السودان الغربي
* بعض المناظر الصخرية ذات المدلول الديني في تاسيلي ناجر خلال مرحلة الرعي (٤٠٠٠ ق.م – ٢٠٠٠ق.م)
* شواهد المقبرة الملكية في زنجبار مصدرًا لتاريخ أسرة البوسعيد (١٨٤٣- ١٩٧٠)
* الحرب والذهنية في مجتمع السودان الغربي إبان القرنين ٩ - ١٠هـ / ١٥- ١٦م
* النزاع الفرنسي البريطاني حول إقليم وايما وتعيين حدود غينيا وسيراليون (١٨٩٣ – ١٩٠٣)
* تصوير الشعر الأمهري لموجات الجفاف والمجاعة في إثيوبيا
* عبارة السبب في اللغة السواحيلية «في ضوء منهج تحليل المكونات المباشرة»
* الهجرة الدولية الأفريقية
* أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الأفريقي
* جرائم المخدرات في محافظة مطروح «دراسة جغرافية»
* مضيق باب المندب دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوستراتيجية
* أهمية التمثيل الدبلوماسي في إدارة العلاقات الدولية (دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي والقانون الدولي العام)
* دور المجتمع المدني الأفريقي في الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء
* دور قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية
* مجتمع الفانتي والضوابط الاجتماعية في غانا «دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية»
* واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

العـدد ٣٦
٢٠١٤

مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر

دور قطاع النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية

مصطفى مفتاح محمد كريدله(*)

تعد الثروة الطبيعية هي المصدر الرئيسي للاقتصاد الليبي حيث يوجد في ليبيا العديد من الثروات التي يتم استغلالها كالنفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن الأخرى لذي أصبحت ليبيا من ضمن البلدان الغنية حيث تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة تمكنت من خلالها تحقيق فوائض مالية كبيرة مكنتها من الأنفاق وبشكل واسع على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الاستهلاك العام والخاص بشكل أدي إلى تحسين مستوى معيشة ألفرد.

وقد شهدت ليبيا تحولاً جذريا في نظامها بتحولها إلى نظام اشتراكي منذ عام ١٩٧٨، مما ترك اثرًا على هيكل الاقتصاد فيما يتعلق بازدياد أهمية القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص عن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وعليه فقط تم إعطاء دور متزايد للدولة في عمليات التنمية الاقتصادية، كما أن تطبيق النظام الاشتراكي خلق زيادة في نسبة العاملين في القطاع العام وهذا أدي إلى زيادة العبء المالي الملقي على عاتق الدولة وهو ما يتطلب مزيداً من الإنفاق، حيث واجهت الدولة الليبية في فترة التسعينات أثر انخفاض العائدات النفطية مشاكل عديدة نتيجة عدم قدرة الدولة الليبية في إعطاء المرتبات شهرياً لكل العاملين مما أدي إلى تأخر المرتبات من شهر إلى ثلاثة أشهر في أغلب مؤسسات الحكومة.

وإضافة إلي ذلك أدي تقلص النشاط الخاص في عقد التسعينات إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة وخاصة في ما يتعلق منها بالضرائب المباشرة التي كانت مفروضة على العاملين في النشاط الاقتصادي الخاص مما كان له أثر أيضاً في زيادة المصروفات العامة للدولة وخاصة فما يتعلق منها بالأجور والمرتبات والمهايا وما إلى ذلك.

حيث أن قطاع النفط يعود ملكيته للدولة وما يتحقق من إيرادات ومن هنا

(*) باحث دكتوراة فى الاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة.

أصبحت الدولة أو القطاع العام هو المسئول عن عملية التنمية الاقتصادية سواء في الأعداد أوتنفيذ الخطط الاقتصادية.

ويتحدد أثر قطاع النفط على النمو الاقتصادي عن طريق ما يتم تخصيصه فعليا لتنمية ونمو القطاعات الاقتصادية الأخرى ويعني ذلك أن القطاع المالي يعد حلقة الوصل بين القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك يكون قطاع النفط جسر لنقل التقنية داخل القطاع والقطاعات الأخرى وتظهر أهمية النفط في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

١. تشكل صادرات النفط ومشتقاته حوالي ٩٥٪ من إجمالي الصادرات الليبية.

٢. مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ٥٧,٤٪.

٣. خلال العقد الأول من هذا القرن بدأ الاهتمام بشكل كبير بالاستثمار في قطاع النفط وذلك لتحقيق رفع الاحتياطي والذي تعرض إلى الانخفاض خلال العقدين السابقين. كذلك الاستثمار في صيانة الحقول القديمة وتطوير الحقول المستكشفة وتجديد البنية الأساسية للقطاع والتي مر عليها ما يزيد عن أربعين سنة كل هذه الاستثمارات ستولد دخولاً لشركات الخدمات المرتبطة بقطاع النفط مما يرفع في مساهمتها الإنتاجية.

٤. بدأ التركيز على تطوير الإمكانات المتاحة للغاز الطبيعي بهدف الرفع من الإنتاج وذلك لهدف استعماله محلياً في توليد الكهرباء والصناعة وكذلك تصديره وتم انجاز مشروع مد أنبوب لضخ الغاز إلى جنوب إيطاليا، وسوف يتم مده بشبكة الغاز الأوروبية مستقبلا، والعمل على إضافة وحدات تسيل الغاز بهدف تصديره عن طريق الناقلات إلى أماكن أخرى في العالم.

٥. يستوجب ما سبق ارتفاع الواردات لقطاع النفط من أجهزة ومواد ضرورية لتطوير القطاع بل قد يؤدي إلى زيادة الواردات المرتبطة بالقطاع وقطاعات أخرى كالتجارة والنقل والتموين.

وسوف يتم تناول هذه الورقة من خلال المطلبين التاليين:

أولا: استفادة المشروعات الاقتصادية من العوائد النفطية.

ثانيا: إعادة توزيع العوائد النفطية على قطاع النفط.

أولا : استفادة المشروعات الاقتصادية من العوائد النفطية

يعتبر اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام ١٩٦٣ أبرز حدث تاريخي أحيا الاقتصاد الليبي حيث تحول البلد محدود الموارد يجمع بين حدوده جميع المعوقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى بلد يتسم بوفرة الموارد المالية بشكل يفيض أحياناً عن قدرته الاستيعابية نتيجة للربح المتدفق من الصادرات النفطية الذي لم يتوقف منذ عام ١٩٦٣، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة الأزمة والحصار من (١٩٩٠–٢٠٠٠) وفترة الوفرة والفائض (٢٠٠١–٢٠١٠).

ولقد كانت كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا معتمده بشكل رئيسي على عائدات النفط، وكانت من ضمن أهداف خطط التنمية الاستفادة ما أمكن من النفط كمصدر وحيد للدخل ولقد أصبحت البيئة الاقتصادية في ليبيا بعد النفط جاهزة لتنفيذ أي استراتيجية من شأنها بناء قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بشكل صحيح، وكانت من أهم الأهداف التي تسعى إليها الخطط التنموية هو تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على النفط اعتماد كلي، وفي ظل هذا الإطار ومما لا شك فيه تم إحراز بعض النمو والتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية نتيجة الخطط التنموية المتعاقبة، إلا أن هذا النمو لم يعطي إشارة يمكن اعتبار الخطط التنموية نجحت في تنويع الاقتصاد الوطني

ويمكن تناول ذلك في نقطتين رئيسيين :

١. تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.
٢. أثر تقلبات العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

١ - تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة :

وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين حيث تناولت في كل فترة برامج وخطط التنمية التي حدثت فيها.

[أ] الخطط التنموية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠):

أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام الذي أثر سلباً على العائدات النفطية خلال هذه الفترة إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلا كما أدت إلى حدوث اختلال في الجهود التنموية خاصة أن تلك العوائد كانت المصدر الوحيد والأساسي في تمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وكان عام ١٩٨٦ يمثل نقطة انتقال من الوضع السابق الذي اتسم بوفرة الموارد المالية إلى الوضع الجديد الذي اتسم بشحها الأمر الذي أدي إي التفكير في وضع إستراتيجية مغايرة للتنمية حيث بدأ الإعداد للبرامج تعبئة شاملة لكل الإمكانيات والقدرات بكافة أبعادها الطبيعية والبشرية والمادية والزمنية والمكانية وغيرها لتحقيق أهداف أهمها[١]:

١. التوظيف الرشيد للموارد النفطية للإسراع بتنويع الاقتصاد الوطني وخلق اقتصاد قوي لتحقيق نمو سريع في القطاعات الإنتاجية والعمل على تحقيق التوافق الزمني بين الهبوط المتوقع في إنتاج وتصدير النفط وبين زيادة الإنتاج والصادرات والمدخرات الناشئة عن القطاعات الإنتاجية الرئيسية غير النفطية.

٢. زيادة القدرة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية وذلك عن طريق إيجاد الحوافز المناسبة للمنتجين تلك القطاعات بغية تطوير الإنتاج المحلي في هذه القطاعات سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

٣. حشد الطاقات البشرية وزيادة القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورفع مستوى التدريب في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٤. الحرص على تعظيم الاستفادة من الاستثمارات التي تحققت في مختلف الأنشطة وخاصة في القطاعات الإنتاجية ورفع معدلات تشغيلها وضرورة صيانتها والعمل على تجديد الطاقات الإنتاجية.

وعلى هذا الإطار قام مخططي برامج التنمية الاقتصادية برسم خطط هذه الفترة على النحو التالي [٢]:

١. خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩١-١٩٩٥) حيث خصص لها مبلغ ١٢,٨ مليار دينار إلا أنها لم يتم تنفيذها وذلك لعدة أسباب منها عدم التيقن بعوائد النفط وعدم اختلاف مشاريع هذه الخطة من ناحية مداها ودرجة شمولها على الخطط السابقة.

٢. البرنامج الثلاثي (١٩٩٤-١٩٩٦) فقد استهدف في الأساس تسديد الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية في الخطط الإستراتيجية السابقة ولكن لم يتمكن البرنامج الثلاثي من تحقيق هدفه الأساسي وهو تصفية جميع الالتزامات بل استطاع فقط تغطية ما مقداره ١٠٪ من مجموع الالتزامات التي وصلت إلى ٢٤٧١ مليون دينار ليبي[٣].

ولقد صاحب سنوات البرنامج الثلاثي وما بعدها تصاعد في الإنفاق العام غير التنموي «الإنفاق الجاري» وكان ذلك على حساب ما أعد لأغراض التنمية وقد أتسمت هذه الفترة بالآتي [٤]:

١. أن اغلب الاستثمارات تمول من إيرادات النفط وقد تعثرت جهود التنمية بسبب التدني المستمر في أسعار النفط، وكذلك بسبب تزامن ذلك التدني مع فترة الحصار واستمراره خلال فترة التسعينات.

٢. لم يتم تطبيق الخطط المشار إليها من منظور تنموي لفترات متوسطة وطويلة الأجل بل تم استبدالها بخطط سنوية دون مراجعة وتعديل مسار تلك البرامج والخطط بما يتناسب والمستجدات خاصة فيما يتعلق بدور القطاع العام.

٣. لم تدخل مشروعات الخطط المشار إليها حيز التنفيذ لعدم وضوح كثير من السياسات وعدم استقرارها.

٤. إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بالإلغاء والدمج.

٥. غياب قطاع التخطيط وبعض القطاعات الأخرى.

٦. تزايد الإنفاق العام غير التنموي على حساب الإنفاق التنموي.

٧. غياب أو نقص الكثير من البيانات وعدم استمرار بعضها أدي إلى التقصير في إعداد الخطط أو تقييمها أو تقييم أداء الاقتصاد الوطني.

٨. تدني أداء جل مشروعات البنية التحتية بسبب تعتر وبطء برامج الصيانة.

٩. استمرار ترحيل الأهداف الإستراتيجية من سنة إلى أخرى ومن خطة إلى أخرى دون تحقيق أي إنجاز يذكر فيها واستمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لجميع النفقات الجارية والتنموية.

١٠. ثبات أو تدني مستوى دخول الأفراد وذلك بسبب الاستمرار في تطبيق قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ بدون تعديل.

١١. انخفاض الطاقة الإنتاجية والتشغيلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

[ب] الخطط التنموية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال فترة التسعينيات لحظر اقتصادي أربك تنفيذ البرنامج والخطط التنموية السابقة وعليه فقد رصدت الحكومة الليبية ٣٥ مليار دولار تهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي والتعامل مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية وإلي تنويع هيكل الاقتصاد الليبي كما تهدف إلى هيكلة صادراتها من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة الليبية والأجنبية بما يحسن المعيشة ويحقق نمو في الإنتاج المحلي لا يقل عن ٥٪ سنوياً [٥].

وإن ٧٠٪ من إجمالي المبالغ التي تم رصدها سيتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة وستوجه مشاريعها أساساً نحو البنية الأساسية مثل الموانى والمطارات والطرق والمياه إضافة إلى التعليم والصحة في حين سيترك المجال في القطاعات الأخرى للاستثمار الخاص الليبي والأجنبي وهو ما يقدر بحوالي ٣٠٪ من إجمالي تمويل الخطة.

أهداف الخطط التنموية خلال الفترة (٢٠٠١ ــ ٢٠١٠)[٦]:

١. تبني سياسات اقتصادية واجتماعية لخلق مناخ جاذب للمستثمرين.

٢. رفع كفاءة التشغيل من خلال الاستثمار المشترك.

٣. تنويع هياكل الاقتصادي الوطني "الناتج المحلي" هيكل الصادرات.

٤. المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال توسيع مجال الاكتشاف وتطوير الحقول المنتجة للنفط.

٥. الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة إسهام الليبيين في العملية التنموية.

٦. الدخول في مجال التصنيع بثقل.

٧. الاهتمام بالتنمية الزراعية.

٨. التوازن في توزيع الدخل والتنمية المكانية.

٩. الاهتمام بالتنمية السياحية.

١٠. الاهتمام بالبنية التحتية والخدمية اللازمة لمواكبة التنمية الإنتاجية حيث ترمي هذه الأهداف إلى تحقيق التحول الاقتصادي الذي يرمي إلى الاستغناء ما أمكن عن النفط كمصدر وحيد للدخل وتنويع الصادرات وإيجاد فرص للتشغيل واستغلال ما أمكن استغلاله من الموارد الاقتصادية الأخرى غير النفطية "التعدينية والزراعية " ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (١) : العلاقة بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى

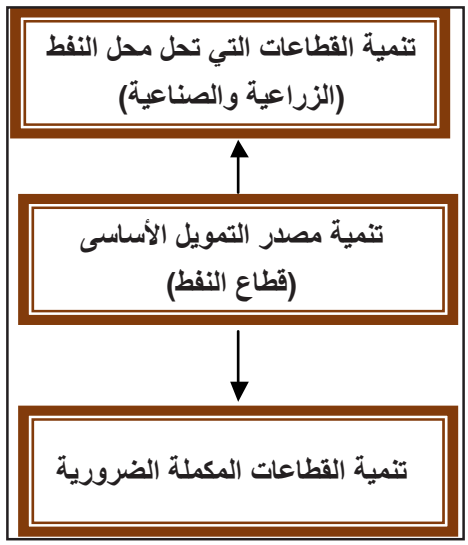

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، دراسة غير منشورة، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط ٢٠٠٨، ص ٣٥.

بالنظر إلى الشكل رقم (١) نجد أن الأهداف انقسمت إلى تنمية وتطوير القطاع النفطي باعتباره مصدر التمويل وذلك من أجل الحفاظ عليه واستغلاله لاستدامة أي محاولة أدامه أثره لأبعد فترة زمنية ممكنة عندما يمول ويبني قطاعا إنتاجيا أخر مثل الزراعة والصناعة الذي سيحل محل قطاع النفط فيما بعد تدريجياً[٧].

ثم جاء من ضمن الأهداف الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية باعتبارها نفقات نفطية لم تستهلك وإنما بقيت في شكل نشاط جديد يولد دخلا ويحفظ المورد الطبيعي للأجيال في المستقبل ثم الأهداف المتعلقة بتنمية القطاعات الضرورية المكلمة التي بدونها لا تستطيع تنفيذ مستهدفات التنمية الاقتصادية وهي في تمثل البنية التحتية.

وإن ما يلفت النظر في هذا البرنامج أنه يأتي بعد انقطاع عن التخطيط الاقتصادي لمدة خمسة عشر عاما وفي ظروف تواجه فيها البلاد أزمة اقتصادية من أبرز مظاهرها تأكل احتياطيات وعجز القطاعات الإنتاجية والخدمية على ان تقدم عائدا مقابل ما انفق عليها لصالح الموازنة العامة التي لا تزال تعتمد بشكل أساسي على النفط في تمويل مختلف أوجه الإنفاق بما في ذلك الإنفاق على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما هو ظاهر من خلال استعراض أهداف البرنامج التنموي ومرتكزاته ويلاحظ المتتبع لسير النشاط الاقتصادي الليبي، أن واضع السياسة الاقتصادية الليبية بعد مسيرة ثلاثة عقود لا يزال يتحدث عن المنطلقات والأهداف ذاتها التي ارتكزت عليها مسيرة التنمية منذ أوائل عقد السبعينات فهي المنطلقات ذاتها التي تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترات (٧٣-١٩٧٦) (٧٥-١٩٨١) (٨٠-١٩٨٥)[٨].

لكن شهد الاقتصاد الليبي خلال عام ٢٠٠٨ تزايدًا في النمو حيث وصل إلى ما يزيد على ٦,٥ ٪ بعد أكبر عملية إصلاح اقتصادي وإداري قامت بها الحكومية الليبية على مدار خطة لمدة خمس سنوات من (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦) ولقد رصدت الحكومة الليبية لخطط التنموية على كافة المستويات خلال الفترات (٢٠٠٦-٢٠١٠)،(٢٠٠٨-٢٠١٢) مبلغ فاق ٣٥٠ مليار دولار في البنية التحتية والمطارات

والإسكان والسكك الحديدية وهذا رجع إلى ارتفاع العائدات النفطية نتيجة لارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بنسبة ٩٥٪ كما أن ليبيا تتبع سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج وتعطي الأولوية للاستثمارات المحلية وكما تشجع جميع المستثمرين الراغبين في العمل داخل البلاد[٩].

وتتضمن الخطط تخصيص ١٥٠ مليار دولار استثمارات في المجالات العقارية والفندقية من بينها ٤٩,٣ مليار دولار لإقامة ما يزيد على نصف مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام ٢٠١٢ وتم التعاقد مع جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق في نهاية ٢٠٠٧ لمدة ثلاثة عقود لإقامة تسعة آلاف وحدة سكنية في مدن عدة بقيمة تتجاوز ٩٢٠ مليون دولار وسبعة عشر عقد لتنفيذ مشروعات المرافق المتكاملة في مدن عدة بتكلفة تفوق ٢ مليار دولار وعملت الحكومة على العديد من الإصلاحات والتي من شأنها زيادة دخل المواطن وكما عملت على اتخاذ إجراءات من أجل تنظيم العمالة الأجنبية في البلاد حتى تساعد على تشغيل العمالة الوطنية التي زادت على ١٤٪ وألزمت الشركات الأجنبية بضرورة تشغيل الليبيين كشرط رئيسي للاستثمار في ليبيا وخاصة في مجالات النفط والغاز وظلت وتيرة التنافس بعد وصول كبرى الشركات الأمريكية والشركات الأوربية في التنافس مع الشركات الأسيوية[١٠].

وعملت ليبيا منذ عام ٢٠٠٧ على فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي واتخذت إجراءات وحوافز كبيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيزا لتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد حيث أقرت الحكومة الليبية إنشاء منطقة استثمارية دولية ذات طبيعة خاصة أطلقت عليها اسم «منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبوكماش» التي تبعد ١٢٠ كيلو متر غرب طرابلس وحددت مدة عملها بما لا يقل عن خمسين سنة قابلة للتمديد، كما وقعت الحكومة الليبية في نوفمبر ٢٠٠٨ على مذكرة تفاهم مع شركة إعمار العقارية تقوم بموجبها بتطوير المرحلة الأولي من مخطط «منطقة تنمية وتطوير زوارة– أبو كماش» التي تبلغ مساحتها أكثر من مائتي كيلو متر مربع وأعطيت المشروعات الاستثمارية لأكثر من ٣٥ شركة دولية للعقارات والفنادق والتي تمثل أكثر من ١٥ مليار دولار، علما بأن المشاريع السياحية تعفي من الضريبة مدة خمسة سنوات

وقابلة للتجديد كما عملت على سن قوانين جديدة تشجع المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في قطاع السياحة وسهلت إجراءات الدخول وتمنح التراخيص والأراضي والإعفاءات الضريبية[١١].

أما المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي هي قيد التنفيذ فقد بلغت ٧٠ مشروعا من بينها مشروع مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية ٢٠ ألف برميل يوميا وبحجم استثمار يصل إلى ثلاثة مليار دولار[١٢].

إلا أن هذه المشاريع قد تعطلت بأكملها وذلك بسبب الثورة التي قامت في ليبيا على نظام الحكم السابق.

٢- آثار تقلب عائدات النفط على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ٢٠١٠)

إن التخطيط الاقتصادي يتضمن الاستخدام الواعي للموارد الاقتصادية المتاحة وتخصيصها التخصيص الأمثل لتحقيق أقصي إشباع ممكن حاليا ومستقبلا ومن خلال تتبع مسيرة التخطيط الاقتصادي والبرامج التنموية في ليبيا لوحظ أنها غير مستقرة في تنفيذها رغم توحيد الأهداف المرجو تحقيقها لذا كان لازما أن تعرض ابرز التطورات التي صاحبت الممول الرئيسي لهذه البرامج والخطط التنموية فقد شهد عقد التسعينيات تخفيضا في معدلات إنتاج النفط الليبي ويرجع ذلك لإتباع ليبيا إستراتيجية ترشيد الإنتاج وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة أوبك وهذا راجع بشكل رئيسي للتقلبات في أسعار النفط العالمية وبالتالي انعكاسها على العائدات النفطية فقد ارتفع معدل الإنتاج السنوي للنفط ٩٧٣ مليون برميل في سنة ١٩٨٧ إلى ١٣٧٢ مليون برميل سنتي ١٩٩١-١٩٩٢ على التوالي وانخفض إلى ١٣٦١ مليون برميل في عام ١٩٩٣[١٣]، وهذا ما عكسته أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل في عام ١٩٩٠ حوالي ٢٢,٣١ دولار واستمرت في الانخفاض في السنوات التالية.

ومع تذبذب أسعار النفط وانعكاسها على العائدات النفطية والتي يعتمد عليها كممول رئيسي لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فقد انعكس ذلك على إعداد الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية.

وكما أسلفنا الذكر فإن الاقتصاد الليبي شهد خلال عقد التسعينات فرض حصار اقتصادي مما اثر سلبا على برامج التنمية والتحديث للقطاع النفطي عبر فرض حظر استيراد التقنية النفطية. ومن خلال ذلك نرى أن القطاع النفطي في هذه المرحلة شهد معوقات انعكست بشكل مباشر على الإنتاج والصادرات ولقد أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام والمنتجات الأولية في السوق الدولية ومن ثم الإيرادات النفطية إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكيد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلا[١٤]، لان وضع الخطط المستقبلية تحوي قدرا كبيرا من الخيال والحلم وتشمل قدرا من الواقعية لأنها رؤية منفصلة عن الماضي لكنها تستفيد من طريقة التفكير التي اتبعت فيه فغايتها استكشاف سبل جديدة كما أن الرؤية المستقبلية وإن كانت محاولة لحل مشاكل الحاضر لا يجب أن يقتصر الحديث على علل ومشاكل الاقتصاد الليبي ومسيرته التنموية وإنما الغاية إحداث نمو اقتصادي والمحافظة على معدلات نمو وتطويرها بمرور الزمن كجزء مهم من عمليات إحداث التنمية الشاملة وإن الرؤية المستقبلية لابد لها من أن تكون مرنه بالقدر الكافي لتستجيب للتغيرات التي ممكن أن تستجد في البيئتين العالمية والمحلية.

وتم تقسيم هذه الفترة إلى فترتين كالتالي:

- الفترة الأول: تناول فيها الباحث اثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠.
- الفترة الثانية: تناول فيها الباحث اثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠.

الفترة الأولى: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠):

شهدت هذه الفترة تراجع كبير في العائدات النفطية حيث سجلت معدلات نمو سالبة في عدد من السنوات مما كان لها أثر سلبي على برامج وخطط التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة مما أفرزت الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيصها في الآتي[١٥]:

١. ترشيد النفقات العامة للسيطرة على العجز الذي تنامي في الميزانية خلال هذه الفترة.

٢. تضيق مجال الموازنة السلعية "الاستيرادية" وفرض قيود على التمويل الخارجي بغية السيطرة على استخدام العملة الأجنبية.

٣. ركزت الحكومة الليبية على الإنفاق الجاري أكثر من الإنفاق التنموي خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية نتيجة انخفاض في أسعار النفط العالمية ونتيجة الانخفاض الكبير في الإنفاق التنموي أدي إلى حدوث ركود اقتصادي نتج عنه تدني في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة حوالي ١,٥٪ وكذلك حدث تصاعد غير مسبوق في الإنفاق العام غير التنموي وكان ذلك على حساب ما هو متاح لأغراض التنمية الاقتصادية.

٤. عدم استغلال الطاقات الإنتاجية والتشغيلية والخدمية بشكل تام فعلي سبيل المثال بلغ معدل التشغيل في القطاعات الصناعية حولي ٤١,٢٪ من إجمالي الطاقة المتاحة في عام ١٩٩٧ مما يعني وجود طاقات كبيرة معطلة بلغت نسبتها ٥٨,٨٪ من إجمالي الطاقة المتاحة.

٥. استمرا الاعتماد على النفط سواء لتمويل النفقات التنموية أو الجارية كمصدر رئيسي للحصول على إيرادات من العملات القابلة للتحويل "الصعبة".

٦. تدني أداء العديد من مشروعات البنية التحتية بسبب عدم تفعيل برامج الصيانة اللازمة لها مما أدي إلى استهلاك بعضها قبل عمرها الافتراضي.

٧. حدوث خلل في الهيكلة الإدارية والمالية للدولة بسبب دمج بعض القطاعات واستحداث قطاعات جديدة وتعد التنظيمات الإدارية المحلية وسوء التنسيق والتعاون فيما بينها.

٨. نقص العرض المتاح من السلع والخدمات سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد وما تبع ذلك من حدوث موجات تضخمية وارتفاع غير عادي للمستوي العام للأسعار تتراوح بين ١٠٠٪ في أسعار العديد من تلك السلع والخدمات وذلك أواخر التسعينات.

٩. أدي نقص العرض من النقد الأجنبي وفرض المزيد من إجراءات الرقابة على استخدامه إلى تدهور القيمة الشرائية للدينار الليبي سواء في سوق السلع أو الخدمات أو مقابل العملات الأخرى مما ساهم في قيام سوق موازية للدينار الليبي.

١٠. حدوث عجز كبير في الوحدات السكنية قدره في سنة ١٩٩٥ بأكثر من ٧٣ ألف وحدة سكنية.

١١. تدني مستوى أداء الخدمات التعليمية والصحية ولمواجهة هذه الظاهرة السلبية أصدرت الدولة العديد من التشريعات فسحت المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه التشريعات والسياسات بالشكل والمستوى الذي طبقت فيه لم تقدم نتائج مرضية حيث لا تزال الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات وصعوبات خانقة وقد حدث ذلك في ظل تقلبات عائدات النفط خلال هذه الفترة حيث انخفضت حصيلة الإيرادات من الصرف الأجنبي.

خلاصة القول أن الدولة الليبية تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية في برامجها التنموية مما كان لها الأثر السلبي على خطط التنموية نتيجة انخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمية وكذلك كانت سبب في تدهور معدلات النمو في جميع القطاعات الاقتصادية مما أدي إلى تدني خدماتها خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠):

شهدت هذه الفترة عدة تطورات منها[١٦]:

رفع العقوبات المفروضة علي ليبيا من قبل المجتمع الدولي.

١. ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث وصلت إلى أرقام قياسية وانعكس ذلك على زيادة العائدات النفطية.

٢. إعادة هيكلة القطاع العام والقطاع المصرفي وتبني برنامج التمليك.

٣. استقرار سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار أدي ذلك إلى استقرار أسعار السلع والخدمات وتخفيض موجة التضخم التي حدث في العقد الأخير من القرن الماضي.

٤. نتيجة لارتفاع العائدات النفطية خلال هذه الفترة رصدت الحكومة الليبية أكثر من ٣٥٠ مليار دولار للتنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث شهد القطاع الغير النفطي خلال هذه الفترة نموا بلغ ٦,٥٪ بينما في الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بلغ القطاع الغير نفطي نموا قدره ٢٠٥٪ غير أن هذا النمو كان مرتبطا بالنشاطات الاستثمارية والإنفاق العام والنشاطات الاستيرادية حيث كانت أهم النشاطات الاستثمارية التي بدأت الدولة الليبية في تنفيذها منذ عام ٢٠٠٨ هي:

- البدء في مشروع السكة الحديدية الذي يربط جميع مناطق ليبيا وكذلك يربط ليبيا بتونس ومصر.
- البدء في مشاريع الوحدات الإسكانية في جميع مناطق ليبيا التي قدرت بحوالي ٥٠٠ ألف وحدة سكنية.
- البدء في تطوير مطار طرابلس الدولي.
- البدء في إنشاء أبراج وفنادق في مدينة طرابلس.
- هناك العديد من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تم البدء في تنفيذها خلال الفترة "٢٠٠٨-٢٠١٠".
- البدء في مشاريع زراعية ضخمة على مياه النهر الصناعي في منطقة سلوك وسرت والجفرة وغيرها من المناطق.
- بلغ عدد العقود التنموية ٢١٦٠٧ عقدا خلال الفترة(٢٠٠٦ – ٢٠١٢)[١٧].

ويتضح من النقاط سالفة الذكر أن الدولة الليبية قامت بتغيير النهج السابق للتخطيط وبدأت خلال العقد الأول من هذا القرن إلى تغيير الإستراتيجية الاقتصادية حيث بدأت فعلا في نهضة تنموية في كافة القطاعات للرقي بالبلاد اقتصاديا

واجتماعيا وسياسيا إلا أن هذه الخطط كما اشرنا لها سابقا توقفت بسبب اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ والقضاء على نظام الحكم السابق إلا أن الحكومة الحالية للدولة الليبية تسعي خلال الأعوام المقبلة إلى تفعيل كافة البرامج التنموية التي توقفت.

وعلى الحكومة الجديدة الاستفادة بالعوائد النفطية المرتفعة خلال هذه الفترة وذلك بإنشاء مشاريع إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا بدل النفط مثل:

- صناعة الحديد والصلب حيث تحظي ليبيا بمخزون استراتيجي من معدن الحديد في منطقة الشاطئ بجنوب ليبيا.
- إنشاء المصانع الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني مثل مصنع التمور ومصنع الألبان وغيرها.

لأن إنشاء هذه المصانع سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي والحيواني وهذا يشجع كبار وصغار المزارعين على الإنتاج وتحسين محاصيلهم الزراعية.

وهذا يتطلب وقفة جادة من الحكومة الليبية للنهوض بالاقتصاد الوطني لأن النمو الحقيقي هو نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.

خلاصة القول أن أهداف النمو التي رسمت خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بدلا من مقابلة الانهيار الذي حدث في عوائد النفط في نهاية عقد الثمانينيات بفعاليات بديلة كان الأمل من خلال الخطط التنموية التي قامت بها البلاد في تلك العقود إلا أن انهيار العوائد النفطية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعاره جر معه العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة نحو أداء متواضع وأدى إلى كشف الضعف الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على قطع الغيار من الخارج وعلى القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة المستوردة وبالرغم من التطور الكبير في أعداد الداخلين في المؤسسات التعليمية والخطوات الحثيثة في الشمول

لأغلب الفئات العمرية في سن التعليم في اغلب مراحله لم يطور من إنتاجية العمل مما يسمح ببناء أساس مستديم للتقدم الاقتصادي.

ثانيا : إعادة توزيع العائدات النفطية علي قطاع النفط.

ومن خلال هذا المطلب سوف نتناول دور النفط كصناعة في ليبيا.

لقد أدركت الدولة الليبية على أهمية تحويل النفط إلى صناعة قائمة في حد ذاتها حيث يتم تصنيع نسبة من إنتاج النفط وتصديره في شكل منتجات مصنعه إلى الأسواق العالمية بدلا من تصدير النفط بأكمله على هيئة نفط خام حيث أن مقومات الإنتاج كانت موجودة لقيام هذه الصناعة والتي يمكن تلخيصها في عدد من النقاط كما يلي[١٨]:

١. جـودة النفـط الليبي « خـام برنت » حيث يعتبر مـن أجـود أنواع النفط الموجودة في العالم وتقل فيه نسبة الشوائب على درجة متدنية جدا وهذا يدل على إمكانية قيام صناعة نفطية ذات جودة عالية وكذلك انخفاض التكاليف عند معالجتها صناعيا قياسا إلى أنواع النفط الأخرى، حيث تتمثل المحصلة النهائية في الحصول على منتج أكثر جودة وأقل تكلفة ومن تحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال.

٢. الموقع الجغرافي: حيث تقع ليبيا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة دول جنوب أوروبا الصناعية ودول بحر الشمال الصناعية والتي تمثل سوقاً لمنتجات الصناعة النفطية وهو الأمر الذي يخفض من تكاليف النقل وكذلك البعد الجغرافي على مناطق التوتر السياسي والعسكري في الخليج العربي مما يساهم في تخفيض تكاليف التأمين على النقل وهو جزء لا يستهان به من تكاليف إنتاج وتسويق أي سلعة أولية أو مصنعه.

٣. توفر فوائض ماليه لدي الدولة الليبية ناتجة عن الطفرة في أسعار النفط خلال العقد الأول من هذا القرن، وأن الصناعة النفطية تتطلب كثافة رأسمالية عالية

لنهوض بهذه الصناعة والقيام بتصنيع النفط الليبي يعني استخدام عنصر إنتاجي رخيص نسبيا.

ويعتبر الانتقال إلى مرحلة تكرير وتصنيع النفط لا يهدف فقط إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط والعمل على دمجه مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي وإيجاد قاعدة صناعية تساهم في التنمية المتوازنة وتؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وإنما يستهدف بالإضافة إلى ذلك تغطية الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض.

ونجحت الدولة الليبية في إنشاء مجمعات صناعية ضخمة وأهمها (مجمع رأس لانوف ومجمع البريقة ومجمع أبو كماش) التي استطاعت أن تدمج قطاع النفط بشكل أوسع مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء شبكة من الصناعات والنشاطات المتكاملة مثل صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية[١٩].

ومن المعروف أن هذه الصناعات تنتج بدورها مواد ومنتجات تدخل في صلب العديد من الصناعات الأخرى حيث قام العديد من الأشخاص من إنشاء صناعات صغيرة على المنتجات البتروكيماويات لتصنيع مواسير وخزانات المياه وغيرها من الصناعات البلاستيكية فضلا عن استخداماتها المتعددة في قطاعات أخرى تحقق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد الوطني مثل قطاع الزراعة حيث كانت تستورد ليبيا ٠,٧٪ من إجمالي الواردات عام ١٩٨٠ ثم انخفضت هذه النسبة لتصل ٠,٣٪ عام ٢٠٠٠[٢٠].

وكذلك أدت الصناعات النفطية إلى تخفيض الاستيراد من بعض المشتقات النفطية مثل البنزين ووقود الطائرات والديزل والغاز الطبيعي وتصدير الفائض[٢١].

والجدول التالي رقم (١) يوضح إنتاج وتصدير المشتقات النفطية والمنتجات البتروكيماويات.

جدول (١)

يوضح إنتاج وصادرات المنتجات النفطية والبتروكيماويات خلال الفترة (٢٠٠٠ ــ ٢٠١٠)
(ألف طن متري)

السنوات	المنتجات النفطية	المنتجات البتروكيماوية	الصادرات من المنتجات النفطية	الصادرات من المنتجات البتروكيماوية
٢٠٠٠	١٥٣٠٦,٥	٢٩٢٣,٧	٩٩٥٩,٦	٢١٦٣,٦
٢٠٠١	١٥٠٧٠,٨	٢٧٦٦,١	٨٤٧٣,٩	٢١١٣,٨
٢٠٠٢	١٣٥٣٧,٧	٢٤٣٥,١	٨٤٥٤,٨	١٨٥٦,٨
٢٠٠٣	١٥٢١٦,٤	٢٧٣٥,٣	٧٦٩٥,٣	٢٣٢٥,٧
٢٠٠٤	١٤٩٩٨,٩	٢٥١٥,٤	٨٢٧٣,٢	٢١٢٢,٥
٢٠٠٥	١٦٤١٩,٠	٣٠١٤,١	٩٧٩٢,٩	٢١٣١,٣
٢٠٠٦	١٦٢٣٢,٥	٣١٢٥,٧	١٠٤٠٤,٧	٢٣٩٥,٤
٢٠٠٧	١٦٣٠٠,٠	٣٠١٥,٥	١٠٦٢٠,٢	٢٣٠٨,٧
٢٠٠٨	١٥٨٦٠,٠	٢٨٠٨,٧	١٠٣١٥,٤	٢٣٩٣,٢
٢٠٠٩	١٦٢٠١,٠	٢٩٨٦,٧	١٠٠٩٥,٦	٢٥٣١,٥
٢٠١٠	١٦٤٢٤	٢٧٠٧,٢	٢٠٠٢٢,٧	٢٣٥٧,٤

* المشتقات النفطية تمثل «وقود الديزل، زيت وقود الثقيل، البنزين، كيروسين، غاز مسال»
** المنتجات البتروكيماوية (اليوريا، الميثانول، الأمونيا، الإيثلين، البروبلين، بولي ايثلين، خليط رباعي الكربون، الكبريت، جازولين حراري).

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي السادس والأربعون السنة المالية ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٢
- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي الخمسون السنة المالية ٢٠٠٦
- الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية، تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، ٢٠١٠

ومن خلال الجدول نلاحظ:

[١] الإنتاج من المشتقات النفطية:

في عام ٢٠٠٠ بلغ الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية ١٥٣٠٦,٥ ألف طن متري وفي عام ٢٠٠٢ بلغ الإنتاج ١٣٥٣٧,٧ ألف طن متري مسجلا انخفاضا قدرة ١٧٦٨,٨ ألف طن متري عند مقارنته بعام ٢٠٠٠ ويعزي هذا الانخفاض إلى تناقص الإنتاج في جميع المشتقات النفطية وشهد عام ٢٠١٠ ارتفاعا في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية من ١٦٢٠١ ألف طن متري خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١٦٤٢٤ ألف طن متري خلال عام ٢٠١٠ مسجلاً ارتفاعا في الإنتاج قدره ٢٢٣ ألف طن متري بنسبة ارتفاع بلغت ١,٤ ٪ ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة إنتاج زيت الوقود الثقيل، زيت الغاز " الديزل" بنسبة ٥,٧٪،٢,٤٪ لكل منهما على التوالي[٢٢].

[٢] الإنتاج المحلي من البتروكيماويات:

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض الكمية المنتجة من البتروكيماويات خلال عام ٢٠٠٢ بحوالي ٣٣١ ألف طن متري أي بنسبة انخفاض ١٢٪ عند مقارنة بعام ٢٠٠١ ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع جميع المنتجات البتروكيماوية فيما عدا الميثانول والأمونيا اللذان ارتفعا بنسبة ١٥,٤٪ و٢,٤ ٪ لكل منهما[٢٣]، واتجه الإنتاج المحلي للبتروكيماويات خلال عام ٢٠١٠ إي انخفاض بنحو ٢٧٩,٥ ألف طن أي بنسبة انخفاض قدرها ٩,٤ ٪ ليصل إلى ٢٧٠٧,٣ ألف طن متري مقابل ٢٩٨٦,٧ ألف متري خلال عام ٢٠٠٩ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض جل المنتجات البتروكيماوية.

[٣] الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية:

بلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية ١٠٣١٢ ألف طن متري في عام ٢٠٠٢ شكلت منه المنتجات النفطية نحو ٨٤٥٥ ألف طن متري أي بنسبة ٨٢٪ فيما شكلت البتروكيماويات النسبة الباقية بنسبة ١٨٪ أي حوالي ١٨٥٧ ألف طن متري وسجلت صادرات المشتقات النفطية انخفاضا بنحو ١٩,١ ألف طن متري والصادرات البتروكيماويات انخفاضا بنحو ٢٥٧ ألف طن متري عند مقارنة بعام ٢٠٠١ وبلغ إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماويات خلال عام ٢٠١٠ حوالي ٢٢٣٨٠ ألف طن متري شكلت منها المنتجات النفطية ما قيمته ٢٠٠٢٢ ألف طن متري أي بنسبة ٨٩,٥٪ في ما شكلت البتروكيماويات ما قيمته

٢٣٧٥ ألف طن متري أي بنسبة ١٠,٥٪ من الإجمالي ويلاحظ أن إجمالي الصادرات من المنتجات النفطية والبتروكيماوية شهدت قفزة نوعية خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ بنحو ٩٧٥٣ ألف طن متري بنسبة ارتفاع بلغت ٧٧,٢ ٪ ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الصادرات من المنتجات النفطية وخاصة من الديزل وزيت الوقود الثقيل[٢٤].

إلا أن عوائد النفط ما زالت تشكل الجزء الأهم من عوائد التصدير بالنسبة للدولة الليبية على الرغم من التوجه نحو تطوير وتوسيع الصادرات غير النفطية وصادرات المنتجات النفطية والبتروكيماويات وعليه لا بد من تقوية الجهود في استكشاف وتطوير الاحتياطات النفطية والغاز خلال القيام بالاستثمارات طويلة المدى اللازمة لإضافة الاحتياطيات النفطية المؤكدة في مواعيد متزامنة مع نمو الطلب على النفط والغاز في العالم وفي هذا الإطار كان يهدف القطاع النفطي ضمن خطط (٢٠٠٨-٢٠١٢) إلى التعويض عن الاحتياطي الذي استنزف خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٧).

وشهد عام ٢٠١٠ تطورات نوعية في صناعة النفط المحلية حيث نمت مستويات استخراج المواد الخام تماشيا مع تطورات نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع القدرة الإنتاجية للبلاد وشهد هذا العام أيضا ستة اكتشافات نفطية جديدة واكتشاف غازي وحيد وقد توزعت هذه الاكتشافات على حقول نفطية مختلفة وعن طريق شركات متعددة ليبية أو الشركاء الأجانب للمؤسسة الوطنية للنفط ليصل احتياطي ليبيا إلى ٤٦,٤ بليون برميل من النفط الخام و٥٤,٦٨ بليون قد مكعب من الغاز الطبيعي.

وقد قامت المؤسسة الوطنية للنفط باستثمارات في مجالات مختلفة في القطاع النفطي بلغت ٢١٩٨,٤ مليون دينار ليبي كما ساهمت الشركات الأجنبية بمبلغ قدره ٢١٧,٦ مليون دولار أمريكي استخدمت في تطوير الحقول المكتشفة وكذلك إنتاج واستغلال الغاز الطبيعي وقد تركزت أغلب مفاوضات المؤسسة مع الشركات الأجنبية خلال عام ٢٠١٠ في تطوير المصافي القائمة في ليبيا وإقامة صناعات نفطية معتمدة على النفط والغاز[٢٥]، وكذلك الاهتمام ببرامج الصيانة الدورية وتحسين اقتصاديات المشاريع القائمة وتطوير الإدارة الوطنية في القطاع ومواكبة التطور التقني والمحافظة على الأسواق الخارجية واكتساب أسواق جديدة.

وعليه فإن النفط في ليبيا سيستمر كقطاع مؤثر ورائد في العملية الإنمائية سواء

من ناحية حجم الاستثمارات الموجهة له لتطوير الاحتياجات والقدرات الإنتاجية أو من ناحية توفير التمويل اللازم بالاستثمارات المطلوبة لتنمية القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني وإذا ما نظرنا إلى المستقبل فلابد من أن نذكر أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع وهي كالتالي [٢٦]:

١. ضرورة تسريع بعض المشروعات الهامة بالقطاع فليس من المنطقي أن تظل ليبيا وهي دولة نفطية منذ ما يزيد عن الأربعين سنة تستورد ما يزيد عن ٤٠٪ من البنزين «الجازويلين» وذلك لعدم استكمال وحدات المعالجة بالمصافي الحالية والتي تم بناؤها منذ ما يزيد عن عشرون سنة.

٢. تشجيع القطاع الخاص " بالدخول في الخدمات الفنية والتي مازالت شبة محتكرة من الشركات الأجنبية وهذه الخدمات الفنية تمثل العنصر الأكبر من عناصر تكلفة البرميل.

٣. دراسة كافة أوجه الإهدار في قطاع النفط بهدف خفض تكاليف لإنتاج في المستقبل.

٤. التوسع فى تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وحصر استخدام العناصر الأجنبية فى أقل عدد ممكن، وخاصة المراكز الفنية فليس من المقبول تعيين أعداد كبيرة من الوطنيين يتقاضون مداخيل أقل من أعداد محدودة من الأجانب إن الحاجة تدعو إلى إستراتيجية جديدة للتدريب والتأهيل فى هذا القطاع.

مما سبق نستطيع القول إن دور النفط سيتزايد فى المستقبل ولكن المهم هو ان يتم خلق أصول متجددة فى القطاعات الأخرى مكمله لهذا الأصل الناضب وأن تتم إقامة صناعات لاحقة صغيرة عن طريق القطاع الخاص بدلاً من تصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية على أساس أنها مواد خام ويتم ذلك بالمشاركة مع المستثمرين الأجانب الذين لا يجب أن يكون دورهم منحصر فى مراحل الإنتاج والاستكشاف للحصول على نفط خام، بل يجب أن يشاركوا فى إقامة صناعات لاحقة متوسطة وصغيرة تتيح تنشيط قطاع الصناعة التمويلية وتخلق مواطن عمل للشباب الليبى، وكذلك العمل على إنشاء صناعات إستراتيجية حتى تكون بديلة للنفط عند نضوبه وكذلك التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل فى المستقبل القريب.

هوامش البحث

(١) راجع كل من:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ودراسة التعبئة الشاملة ١٩٩١-٢٠٠٢(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة، مايو، ١٩٩٠)، ص ٤٩.

- عبد الباري الزني، «تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة « مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، (طرابلس،معهد التخطيط، مايو، ٢٠٠٢)، ص٤٤.

(٢) سالم بازنيه وآخرون، «واقع الاقتصاد الليبي خلال العقدين الماضيين « ملخص ورقة قطرية مقدمه إلى ندوة علمية حول واقع الاقتصاديات المغاربية وأفاق الاندماج، (بنغازي، منشورات جميعه الاقتصاديين الليبيين، ابريل ٢٠٠٢)، ص ١١٠.

(٣) أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي ١٩٩٤ – ١٩٩٦، (طرابلس، أمانة التخطيط، الطير، ١٩٩٣).

(٤) راجع كلا من:

- اللجنة العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا ١٩٧٠-٢٠٠٣، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الحرث ٢٠٠٤)، ص ٢٠ .

- عبد الباري شرشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية ألفرص والتحديات، (طرابلس، معهد التخطيط،الحرث ٢٠٠٧)، ص١٨.

- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، «رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في ليبيا، (طرابلس، مسودة غير منشورة، ٢٠٠٠)، ص ١٧.

(٥) مصرف ليبيا المركزي التقرير الخامس والأربعون، السنة المالية ٢٠٠١ (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠١)، ص ٨.

(٦) أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، (طرابلس، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٨)، ص ١٠-١٨.

(٧) محمد لطفي فرحات، الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، مجلة الجامعي،(طرابلس، جامعة الفاتح، العدد٥، ٢٠٠٣)، ص ٢٢.

(٨) عبد الباري شوشان الزنى، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ندوة مفهوم دور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس، معهد التخطيط، العدد الرابع، ابريل ٢٠٠٧)، ص ١٢.

(٩) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مشروع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٦-٢٠١٢، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، ٢٠٠٥)، ص ١٨-٢٢.

(١٠) اللجنة الشعبية العامة للطاقة – خطة التحول (٢٠٠٦-٢٠١٠)، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للطاقة،٢٠٠٥)، ص ١٥.

(١١) مصرف ليبيا المركزي التقرير الثاني والخمسون السنة المالية ٢٠٠٨، (طرابلس، المصرف المركزي،كانون ٢٠٠٨)، ص٤٦.

(١٢) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩،(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، ٢٠٠٩)، ص٣٠.

(١٣) مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد ٣٨، الكانون ١٩٩٨)، ص ٣٣.

(14) Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil-importing developing economy, journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011). P. 2.

(١٥) يمكن الرجوع إلي:

- صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ٣٠ عام – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، (بني غازي، دار الجماهيرية للنشر والإعلام – ١٩٩٩)، ص٣٥٠-٤٠٠.

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، سلسلة موحدة للناتج والاستثمار ١٩٦٢-٢٠٠٣ وتقدير رأس المال ١٩٨٥- ٢٠٠٣ في ليبيا(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٦٣.

(١٦) أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية ٢٠٠٦-٢٠٠٩، (طرابلس، أمانة التخطيط، ٢٠١٠)، ص٧.

(١٧) مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج، (طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون، ٢٠١٠)، ص٢.

(18) Gurney, Judith, Libya the Political Economy of Oil, (London, Oxford University, Press, 1996).

(١٩) أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن , تقرير مفصل عن تطور الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة، والمعادن،(طرابلس، أمانه اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، ابريل ١٩٩٩)، ص ٢٤.

(٢٠) عدنان رشيد الجليل، «الزراعة ومقوماتها في ليبيا»، (الدار العربية للكتاب ٢٠٠١)، ص ١١.

(٢١) محمد عبد الجليل اوسنينة،الصادرات الليبية الواقع والإمكانيات المتاحة، مجلة البحوث الاقتصادية, (بنغازي، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

(٢٢) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية ٢٠١٠، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير ٢٠١١)، ص ٥٤.

(٢٣) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السادس والأربعون، السنة المالية ٢٠٠٢، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير ٢٠٠٣)، ص ٣٨.

(٢٤) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية ٢٠١٠، مرجع سابق ذكره، ص٥٠.

(٢٥) نفس المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢٦) مصطفي الصالحين الهوني، دور النفط في التنمية الاقتصادية في ليبيا، صحيفة العرب اللندنية (لندن، صحيفة العرب اللندنية، ابريل ٢٠٠٧)، ص ٥.

قائمة المراجع

١. أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية ٢٠٠٦-٢٠٠٩، (طرابلس، أمانة التخطيط، ٢٠١٠)، ص٧.

٢. أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي ١٩٩٤ – ١٩٩٦، (طرابلس، أمانة التخطيط، الطير، ١٩٩٣).

٣. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، "رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في ليبيا، (طرابلس، مسودة غير منشورة، ٢٠٠٠)، ص ١٧.

٤. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مشروع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٦-٢٠١٢، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، ٢٠٠٥)، ص ١٨-٢٢.

٥. أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن تطور الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة، والمعادن،(طرابلس، أمانه اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، ابريل ١٩٩٩)، ص ٢٤.

٦. أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، (طرابلس، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٨)، ص ١٠-١٨.

٧. سالم بازنيه وآخرون، "واقع الاقتصاد الليبي خلال العقدين الماضيين " ملخص ورقة قطرية مقدمه إلى ندوة علمية حول واقع الاقتصاديات المغاربية وأفاق الاندماج، (بنغازي، منشورات جميعه الاقتصاديين الليبيين، ابريل ٢٠٠٢)، ص ١١٠.

٨. صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ٣٠ عام – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، (بني غازي، دار الجماهيرية للنشر والإعلام – ١٩٩٩)، ص٣٥٠-٤٠٠.

٩. عبد الباري الزني، "تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة " مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، (طرابلس،معهد التخطيط، مايو، ٢٠٠٢)، ص٤٤.

١٠. عبد الباري شرشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية ألفرص والتحديات، (طرابلس، معهد التخطيط،الحرث ٢٠٠٧)، ص١٨.

١١. عبد الباري شوشان الزنى، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ندوة مفهوم دور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس، معهد التخطيط، العدد الرابع، ابريل ٢٠٠٧)، ص ١٢.

١٢. عدنان رشيد الجليل ، "الزراعة ومقوماتها في ليبيا"، (الدار العربية للكتاب ٢٠٠١)، ص ١١.

١٣. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩،(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، ٢٠٠٩)، ص٣٠.

١٤. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ودراسة التعبئة الشاملة ١٩٩١-٢٠٠٢(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة، مايو، ١٩٩٠)، ص ٤٩.

١٥. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، سلسلة موحدة للناتج والاستثمار ١٩٦٢-٢٠٠٣ وتقدير رأس المال ١٩٨٥- ٢٠٠٣ في ليبيا(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٦٣.

١٦. اللجنة الشعبية العامة للطاقة – خطة التحول (٢٠٠٦-٢٠١٠)، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للطاقة،٢٠٠٥)، ص ١٥.

١٧. اللجنة العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا ١٩٧٠-٢٠٠٣، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الحرث ٢٠٠٤)، ص ٢٠ .

١٨. مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج، (طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون، ٢٠١٠)، ص٢.

١٩. محمد عبد الجليل اوسنينة،الصادرات الليبية الواقع والإمكانيات المتاحة، مجلة البحوث الاقتصادية, (بنغازي، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

٢٠. محمد لطفي فرحات، الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، مجلة الجامعي،(طرابلس، جامعة الفاتح، العدد٥، ٢٠٠٣)، ص ٢٢.

٢١. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السادس والأربعون، السنة المالية ٢٠٠٢، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير ٢٠٠٣)، ص ٣٨.

٢٢. مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد ٣٨، الكانون ١٩٩٨)، ص ٣٣.

٢٣. مصرف ليبيا المركزي التقرير الثاني والخمسون السنة المالية ٢٠٠٨، (طرابلس، المصرف المركزي،كانون ٢٠٠٨)، ص٤٦.

٢٤. مصرف ليبيا المركزي التقرير الخامس والأربعون، السنة المالية ٢٠٠١ (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، ٢٠٠١)، ص ٨.

٢٥. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية ٢٠١٠، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير ٢٠١١)، ص ٥٤.

٢٦. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية ٢٠١٠، مرجع سابق ذكره، ص٥٠.

٢٧. مصطفي الصالحين الهوني، دور النفط في التنمية الاقتصادية في ليبيا، صحيفة العرب اللندنية (لندن، صحيفة العرب اللندنية، ابريل ٢٠٠٧)، ص ٥.

28. Gurney, Judith, Libya the Political Economy of Oil, (London, Oxford University, Press, 1996).

29. Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil-importing developing economy, Journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011). P.2.